

خطاب  
سيادة الرئيس  
زين العابدين بن علي  
بمناسبة إعطاء إشارة  
الإنطلاق لحملة الإستفتاء

تونس، في 12 ماي 2002

بسم الله الرحمان الرحيم

أيها المواطنين،

أيتها المواطنات،

من كل الأجيال، على أرض الوطن وخارجة،

نلتقي اليوم، في موعد متجدد مع التاريخ، من أجل تونس وعزتها، من أجل رفعتها بين الأمم، نلتقي مستعدين ليوم الإستفتاء حول إصلاح جديد ونعطي إشارة الانطلاق لحملة الإستفتاء، نعد للمستقبل وللغد الأفضل لأجيالنا الناشئة بإصلاح دستوري نواصل به ذلك المد الذي عرفته بلادنا منذ أواسط القرن التاسع عشر.

نرسخ قيما وثوابت هي من مقومات الحضارة التونسية، قيما وثوابت هي من سمات شخصيتنا الوطنية، قيم التفتح والإعتدال والتسامح، قيما عرفت بها قرطاج وهي في أوج مجدها، وأشاعتها القيروان في مغارب الدولة العربية الإسلامية وهي في أوج عطائها، قيما أمانا بها وأعلننا تمسكنا بها في بيان التغيير يوم أقدمنا على إنقاذ البلاد، وثبتناها مع كل مرحلة من مراحل البناء المتواصل الذي نقيمه مع شعبنا، مستلهمين أسسه من ماضي تونس المجيد ومن إرادة شعبنا وطموحاته، ومن ملامح المستقبل المشرق الذي نريده، مستقبل البلد المتقدم والشعب الراقى.

سيقبل شعبنا على الإستفتاء بعد أسبوعين من اليوم، ليقول كلمته في الإصلاح الدستوري الذي بادرنا به وصادق عليه مجلس النواب منذ أسابيع، ليقول كلمته في مستقبل النظام السياسي للدولة، ليقول كلمته الفصل في خيارات تفتح أمام بلادنا آفاقاً أرحب من التطور والإزدهار. كلمته الفصل في خطوة هي تتويج لإصلاحات كبرى وإعداد لإصلاحات مقبلة. فالتغيير مسيرة لا تتوقف لأنه من سنة الحياة، حياة المجتمعات والشعوب التي تصنع التاريخ، الشعوب التي تؤسس وتضيف من جيل إلى جيل. وقد أمنا بذكاء شعبنا وبقدراته، وراهننا على وعيه وعزمه على مغالبة الصعاب وكسب الرهانات ورفع التحديات.

راهننا على كل ذلك إيماناً منا بأن تونس للتونسيين وبأن مجدها لا يصنعه إلا التونسيون، وأن عزتها من عزة أبنائها وبناتها ورفعتها من رفعتهم.

تونس التي لا ولاء لنا إلا لها وفاء للشهداء ولنضال أجيال الزعماء والمقاومين، ولتضحيات كل من شارك ولو بلبنة صغيرة في هذا البناء الوطني الكبير.

الولاء لتونس مبدأ مقدس ثابت لا يتغير. ثبتناه في دستور البلاد حبا للوطن وتكريسا لأنبل ما يربطه بكل أبنائه وبناته.

فالولاء لتونس قيمة رفيعة ومكانتها الطبيعية في أرفع القوانين، في دستور البلاد، فهو المرجع في التشريع والمصدر في كل ما نصوغه من توجهات وخيارات سياسية. فكيف لا يكون حب الوطن والولاء له وواجب الذود عنه فوق كل مرجع؟

إننا نؤمن بكونية المثل الإنسانية العليا، وبأن في العولمة ما يقرب الشعوب ويكسر التواصل بينها. ولكننا لا نقبل أن يجرف تيارها مقومات هويتنا أو يذيب ثقافتنا، أو يهدد مصالحنا الوطنية، فزوال الحدود بصيغها التقليدية يؤكد اليوم أكثر من أي وقت مضى علوية واجب الولاء للوطن، كما يؤكد ضرورة العمل والمثابرة، والبذل من أجل أن تبقى بلادنا منارة حضارية تشع على محيطها، وتساهم في مسيرة الإنسانية نحو المستقبل الأفضل، وسندا فاعلا لكل ما يخدم التفاهم والتعاون بين الشعوب، والسلم والإستقرار في العالم.

أيها المواطنين،  
أيتها المواطنات،

إن كلمة الشعب هي الكلمة العليا، لذلك عرضنا مشروع الإصلاح الدستوري على الإستفتاء. ورغم أن الدستور الحالي للبلاد يتيح لنا الإكتفاء بعرض هذا الإصلاح على مجلس النواب، وفقا للإجراءات المعمول بها، فقد حرصنا على أن تكون إرادة الشعب هي الفصل والحسم.

إن الإستفتاء هو أرقى أشكال الممارسة الديمقراطية، نجريه لأول مرة في تاريخ بلادنا. وهو مظهر من مظاهر التقدم ونضج الشعوب. وقد عولنا دائما على نضج التونسيين والتونسيات وراهننا عليه، وكسبنا الرهان، واليوم، ومرة أخرى سيختار شعبنا بالتصويت على الإصلاح الدستوري الجديد، طريق الحداثة، طريق الدولة العصرية والنظام السياسي المتطور المهيئ لمزيد الرقي مع مطلع هذا القرن الجديد.

إننا نبنى لجمهورية الغد، ونؤسس لمزيد التقدم بنظامنا السياسي ليتواصل على أيدي الأجيال التي ستضطلع بالأمانة من بعدنا. جمهورية الغد التي تجسم الوفاء لشهداء 9 أبريل 1938 والمبادئ التي قامت عليها حركة الإصلاح والتحرير، والروح التي ثبتها المؤسسون في دستور البلاد سنة 1959، وفي مقدمتهم الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة أول رئيس للجمهورية التونسية، والنفس الجديد الذي بعثه التغيير في الجمهورية وأعاد به إلى مؤسساتها المكانة اللائقة بها.

جمهورية الغد التي تتدعم بها منظومة القيم المرجعية للنظام الجمهوري وفي مقدمتها حقوق الإنسان والتضامن، وتتدعم بها مؤسساتها التمثيلية من خلال تطوير هيكله السلطة التشريعية بإحداث غرفة ثانية، مجلس المستشارين.

جمهورية الغد التي تكرس التعددية بإقرار نظام الدورتين في الانتخابات الرئاسية، وتثبت حياد المجلس الدستوري واستقلالية أعضائه وتوسع صلاحياته إلى رقابة العمليات الانتخابية والاستفتاءية.

إن جمهورية الغد طور جديد في مد إصلاحه متواصل، تؤسس للأفضل دون أن تقطع مع الماضي.

أيها المواطنون،

أيتها المواطنات،

إن حقوق الإنسان مبادئ أساسية وقيم كبرى حرصنا على إدراجها في الإصلاح الدستوري المعروض على شعبنا، حتى يكون دستور البلاد مرآة لنبل مراجع نظامنا السياسي، يعكس مشروعا الحضاري وتطور مجتمعنا وانخراطه الواعي في أرقى ما أنتجته

الإنسانية من قيم.

تلك القيم التي أدرجناها في الدستور وثبتناها لأنها لا رجعة فيها، مؤكدين في ذلك نظرتنا التي تقوم على التلازم بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى التكامل وعدم المفاضلة بينها. نرفض فيها التمييز بكل أشكاله وسياسة المكيالين بكل تعلاتها، وبقدر ما نرفض الخصوصية غطاء للتفصي من تلك القيم والمبادئ الكونية، نرفض أن تكون نفس المبادئ والقيم مدخلا لإلغاء الخصوصيات الثقافية والحضارية للشعوب.

أيها المواطنون،

أيتها المواطنات،

إن في إحداث مجلس المستشارين توسيعا لأشكال تمثيلية الشعب في السلطة التشريعية، وتكريسا لمبدأ المشاركة أساسا للممارسة الديمقراطية، وهو في ذات الوقت مواكبة للتطور الذي شهدته الجهات في كافة الميادين وتفاعل مع حيوية المجتمع المدني طوال سنوات التغيير. وهو تطوير للسلطة التشريعية في تركيبتها وفي أشكال تمثيليتها، يدعم قيم الجمهورية ويعزز مؤسساتها، ويعطي فيها مكانة أرفع للقوى الحية والقدرات الوطنية.

إن هذا المجلس سوف يعطي الكلمة للمنظمات المهنية من خلال أعضائه من الأجراء والأعراف والفلاحين، هذه المنظمات التي تزخر بالطاقات والتي لها تاريخ نضالي عريق.

وإن في ذلك تكريسا للديمقراطية الإجتماعية في المستوى التشريعي لأول مرة في تاريخ تونس. وهو ما يعكس تقديرنا وتكريمنا لكل العمال، ورجال الأعمال، والفلاحين، الذين ستكون مشاركتهم في الإستفتاء، فرصة تاريخية للمساهمة في بناء تونس المستقبل، والذين ساندت منظماتهم العتيدة الإتحاد العام التونسي للشغل، والإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري إلى جانب المنظمة النسائية العريقة، الإتحاد الوطني للمرأة التونسية، ساندت هذا الإصلاح الجوهرى للدستور.

وبهذا المجلس، مجلس المستشارين، نكرم كذلك الشخصيات الوطنية التي خدمت تونس، وما زالت قادرة على العطاء والإفادة بحكمتها وتجربتها ونشرك الكفاءات الوطنية العالية رجالا ونساء، الذين قد لا يسعفهم الحظ في الإنتخابات التشريعية.

إننا نعمل من أجل الإرتقاء بتونس إلى مصاف الدول المتقدمة، وهذا الإصلاح خطوة على تلك الطريق. وقد أتحنا المجال أمام الأحزاب السياسية، لتقول كلمتها وتعرب عن رأيها بالمشاركة في حملة الإستفتاء التي ستعيش البلاد على وقعها خلال الأسبوعين القادمين.

ونحن نعول على الأحزاب السياسية المشاركة التي ساندت هذا الإصلاح التاريخي، إيماننا منها بدورها في بناء غد تونس الأفضل، نعول عليها جميعا وفي مقدمتها التجمع الدستوري الديمقراطي حزب التغيير الذي ائتمناه على مشروعنا الحضاري وعلى حماس مناضليه ومناضلاته والتزامهم بتعميق الوعي لدى كافة فئات شعبنا بأهمية

الإصلاح وإدراك مقاصده والإلمام بأبعاده ودلالاته.

وقد لمسنا طوال الأسابيع الماضية مدى الإهتمام بهذا الإصلاح وبهذا الموعد التاريخي، وعمقه لدى التونسيين والتونسيات، أفرادا وجماعات، نخباً وكفاءات وبمختلف مكونات المجتمع المدني، والذين أعربوا بقوة عن تعلقهم بمواصلة مسيرة التغيير والإصلاح وتمسكهم بقيم الجمهورية.

وأنتم تدركون بلا شك أن ما تحظى به بلادنا من تقدير وما تتمتع به من إشعاع سيجعلها محط الأنظار خلال الحملة ويوم الإستفتاء ومحل متابعة واهتمام. وقد حرصنا على توفير كل الظروف حتى يكون الحدث في جميع أبعاده في مستوى سمعة تونس، ويعطي صورة ناصعة لتقدم شعبها ودليلاً حياً على أن الممارسة الديمقراطية صارت من مقومات السلوك اليومي للتونسيين وفي تقاليدهم الراسخة.

إن يوم الإستفتاء سيكون يوم القرار لصاحب القرار، الشعب.

وحرصاً على إنجاح الإستفتاء وعلى توفير كل أسباب الشفافية واحترام القانون في مختلف مراحلها، أثناء الحملة ويوم التصويت وأثناء عملية الفرز وإعلان النتائج، ومثلما أعلننا يوم عرضنا مشروع التنقيح أمام مجلس النواب، فقد مكنا جميع المواطنين المسجلين بالقوائم الإنتخابية من سحب بطاقتهم من البلدية أو العمادة حسب الحالة بداية من مطلع شهر أفريل المنقضي. كما أذنا بالشروع في توزيع بطاقات الناخبين من طرف مصالح البلديات والعمادات انطلاقاً من بداية شهر ماي الجاري، مع التذكير بأنه يظل بإمكان كل ناخب سحب بطاقته يوم الإقتراع من البلدية أو العمادة

التي هو مسجل بها.

وقد أسندنا دعما ماديا للأحزاب التي ستشارك في حملة الإستفتاء كما سيتم تمكينها من القيام بحملتها عبر الإذاعة والتلفزة.

وحرصا على أن تتم متابعة سير العملية الإنتخابية في أحسن الظروف سيكون للجنة المنصوص عليها بالمجلة الإنتخابية لهذا الغرض مندوبون في كل الدوائر الإنتخابية من بين أعضاء سلك القضاء وأعضاء المحكمة الإدارية على أساس قاضيين في كل دائرة.

وقد عملنا على توفير كل الشروط اللازمة لضمان مشاركة أبناء تونس المقيمين بالخارج في هذا الإستفتاء حتى يقولوا كلمتهم في هذا الموعد التاريخي الكبير وحتى لا يقصى أي تونسي أو تونسية من المساهمة في صنع مصير بلاده مهما كان موقعه. فهم كما قلنا دائما في قلب الوطن.

كما أجدد الدعوة بهذه المناسبة إلى كل من يرغب من الملاحظين والصحافيين الأجانب في مواكبة هذا الحدث بمختلف مراحلها، حتى يلمسوا بصفة مباشرة مدى ما حققته بلادنا من تقدم في مجال الممارسة الديمقراطية واحترام قواعدها.

أيها المواطنون،

أيتها المواطنات،

بهذا الإستفتاء يمارس الشعب سلطته التأسيسية ويكرس سيادة قراره.

إننا نراهن على الشعب دائماً وعلى عمق وعيه ونضجه.

إننا نراهن على شباب تونس رمز الأمل والمستقبل ليكون في الموعد ويساهم في صنع الغد الأفضل لبلادنا.

إننا نراهن على المرأة التونسية التي استكملت في عهد التغيير حقوقها واحتلت مكانتها اللائقة بها في الحياة العامة في مساواة تامة مع الرجل، نراهن عليها لإنجاح الإستفتاء والتعبير عن إرادتها وتعلقها بمسيرة التقدم والحداثة التي تعيشها بلادنا.

إننا نراهن على العمال بالفكر والساعد والفلاحين والصناعيين والتجار وأرباب العمل في مختلف مواقع الإستثمار والإنتاج وعلى كافة القوى الحية لتكون في الموعد مع المستقبل.

إننا نراهن على المثقفين والمبدعين وسائر النخب الوطنية لتكون في مقدمة قوى الإصلاح والبناء.

إننا ندعو الجميع، جميع التونسيين والتونسيات، في الداخل والخارج، أولئك الذين من أجلهم عملنا ونعمل وسنواصل العمل وفاء بالوعد وبراً بالعهد، ندعوهم إلى القيام بذلك الواجب المقدس، واجب الإقتراع الذي به تتحقق إرادة الشعب.

أيها المواطنين،

أيتها المواطنات،

إننا على الدرب ماضون، درب العمل والإصلاح، درب النهوض بالحاضر والتأسيس للمستقبل، عزمنا راسخ وثقتنا بالشعب لا تتزعزع، نخطط وننجز، نصون المكاسب ونرفع التحديات، رائدنا

في ذلك حب تونس، تونس التي من أجلها نكد ونبذل حتى نضيف إلى أمجادها أمجادا.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب».

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.